مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٤) العدد (٢)
الإصدار الثالث عشر
٢٠٢٣ (١٢٩-١٢٠)

AHJ Arab Humanities Journal
Middle East Institution of scientific Publishing

دَلَالةُ النَّصبِ عَلى القَطعِ وأَثرُهَا فِي المعنى

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

إبراهيم حمزة درويش جنيد

ماجستير اللغة العربية من الجامعة الإسلامية في غزة، محاضر لغة عربية، كلية الدعوة الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، فرع الشمال، غزة، ***فلسطين***

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يونيو ٢٠٢٣م

الملخص

الدلالة اللغوية من العلوم المهمة والتي لا يستهان في قيمتها، لا سيما الدلالة النحوية والتي تساهم في بيان المعاني وتوضيحها وخاصة في موضوع القطع، وقد ذكرها النحاة والمفسرون وعلماء البلاغة ونبّهوا على مكانتها وأثرها توضيح المعاني لها. فالذي يتأمل هذا الباب يجد أن علم الدلالة قد يرجع لدلالة نحوية، أو دلالة صرفية أو صوتية، وقد تباينت الدراسات القديمة والحديثة في هذا العلم والاستفادة منه، وتهدف الدراسة إلى دلالة النصب على القطع، ومسوغاته في العربية أثرها في المعنى، حيث يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي. وهذه أهم النتائج، دور المفسرين وعلماء اللغة والبلاغة القدماء في إظهار الدلالة النحوية والإعرابية في كتبهم، تطور علم الدلالة عند العلماء المحدثين وأصبح له أثر بارز ومهم في جميع مجالات علوم اللغة العربية، وظّف علماء النحو علم الدلالة في توجيه النصب على القطع، وكان له الأثر الواضح في إثراء المعنى.

التوصيات: عمل دراسات دلالية وربطها بالقرآن الكريم، وعقد المؤتمرات التي ترفع من علم الدلالة وخاصة الدلالة النحوية إثراء المعنى بها.

Abstract

The linguistic semantics is one of the important Arabic sciences that cannot be underestimated at any point, especially the grammatical aspect which contributed of showing the exact meaning and the analyzing in the substantive case which was mentioned and highly focused on its importance and its effect on showing the diversity

of meanings by the grammarians, the exegetes, and the rhetoricians.

This section shows that semantics might refer to the grammatical, phonological, and the morphological indications. The old studies varied with the modern studies in its knowledge and the way to benefit from it. The purpose of the study is to show the Accusative case upon the Substantive case and the justification of the Accusative case and how it effects the meaning of the sentences. Additionally, this research depends on the descriptive analytic approach.

The main consequences

1- The role of the old exegetes, the grammarians, and the rhetoricians in representing the grammatical and syntactical cues in their books.

2- Semantics was developed by scientists and it has a prominent effect in all the aspects of the Arabic science.

3- Syntax scholars used semantics to indicate the Accusative case upon the Substantive case, which had a significant impact in enriching the meaning of the Arabic sentences.

Recommendations

1- Make a semantical study that is connected to the Holy Quran.

2- Hold conferences that represent the importance of semantics, especially the syntactical section.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، القطع، المعنى، الرمز، السياق.

*** تقديم**

الدلالة لها دورٌ كبيرٌ في فهمنا اللغوي وتواصلنا اليومي، فاهتمام العلماء بالدلالة، وصنّفوا لها المصنفات اللغوية والمعجمية والنحوية، ويعدُّ موضوع النصب على القطع واحداً من هذه الموضوعات التي لها دلالة وإشارة في لهجات العرب وعلاقتها بالمعنى لحاجة تقضيها لغتهم، كالمدح والذم والشتم وغيرها، فقد ورد في مواطنَ كثيرةٍ في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأيضاً في كلام العرب شعراً ونثراً.

وقد تتبع النحويون والمفسرون مواضع النصب على القطع في كلام العرب، فوجدوا أن القطع في تلك المواضع لها فوائد ودلالات وأثر في المعنى؛ لأنها انقطعت عن الجملة السابقة، فتعطي دلالة مهمة، وتطور في المعنى، أثر في الذهن، ثم شرعوا في توضيح وجوه الإفادة منه في كل موضع ذكرت فيه، وسمَّوا (النصب على القطع).

واختلفوا في تقديره الإعرابي، فذهب فريق إلى جواز الرفع على القطع، والأكثر على النصب، ولذلك أمثلة كثيرة ومختلفة من القرآن الكريم وكلام العرب.

*** أسباب اختيار الموضوع**

جاءت هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي إسهاماً في تكوين نظرة شاملة لهذه المسألة، وكيفية توظيفها الدلالي، وتحليلها، وأثرها في المعنى، وبيان مسوغاتها.

*** تساؤلات البحث**

التساؤل الرئيس لهذا البحث هو: كيف وظَّف النحاة والمفسرون المعنى الدلالي في النصب على القطع؟

وينطوي على هذا التساؤل تساؤلات فرعية:-

أولاً: ما موقف والبصريين والكوفيين من القطع؟

ثانياً: ما دلالة النصب على القطع عند النحاة والمفسرين؟

ثالثاً: ما أثر المسوغات في المعنى؟

*** أهداف البحث**

تهدف الدراسة إلى دلالة النصب على القطع، ومسوغاته في العربية أثرها في المعنى.

*** منهج البحث**

يقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة؛ لِما في التحليل من تأمل وبحث وربط وعمق، مع ما يتضمنه ذلك من دلالات ومعانٍ شأنها أن تخدم طريقة البحث، ثم تقديم الخلاصة مراعياً ضوابط البحث والأمانة العلمية، من حيث نسبة الأقوال إلى أصحابها ومصادرها، إضافةً إلى تخريج الشواهد وضبطها بالشكل.

*** الدراسات السابقة**

لم يحظَ موضوع النصب على القطع بدراسة مستقلة؛ بل هو عبارة عن مقالات.

*** تمهيد**

علم الدلالة la sémantique هو أحد فروع علم اللغة، ويهتم بدراسة الرمز والإشارة حتى يوضح المعنى، ولا يمكن فصله عن علوم اللغة، ولاسيما علم الدلالة الاستعمالية، والتي اكسبت ألفاظ النص القرآني دلالات معينة وخاصة، وهذه الألفاظ والدلات تتمتع بسمات دقيقة، وساعدت على التوسع اللغوي والدلالي (عمر، 1998: ص13).

وقد تنبّه علماء اللغة القدامى إلى هذا التغير الدلالي فدرسوه ونصوا عليه؛ لكنهم لم يتوسعوا في تبيان أسباه ومظاهره (جبل، 1997: ص34).

ولقد كان لعلماء التفسير والبلاغة الدور الأهم في إبراز الدلالة النحوية وبيان إثرائها الدلالي، وقد ظهر هذا العلم واضحاً وجلياً عند شيخ المفسرين القدماء الطبري في كتابه جامع البيان، كما كان للجرجاني الدور الأكبر في كتابه دلائل الإعجاز للغوص والإبحار في هذا العلم، وقد تفاوت العلماء في توضيح الدلالة النحوية.

فمِن القوانين المقررة التي لا خلاف عليها أن اللغة تتطور، وأن هناك أسباباً كثيرة لتطور اللغات فالعلماء العرب ينظرون إلى اللغة العربية على أنها أفضل اللغات جميعاً، وهي حقيقة لفهم النص القرآني الكريم، فالعربية هي لغة القرآن، وهي مستوع عقائده وأحكامه، ومعنى ذلك أننا ينبغي أن ننظر إلى آرائهم في تطور اللغة من خلال هذه الحقيقة، وليس على الأساس الذي ينظر إليه الأوروبيون إلى لغاتهم التي كان التطور فيها واضحاً بحيث تكاد تختلف ظواهر اللغة اختلافاً كبيراً في فترات زمنية قصيرة، على عكس ما حدث في العربية حين ارتبطت بالقرآن (الراجحي، بدون: ص100).

*** تعريفات**

١- علم الدلالة: دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى. (عمر، 1998: ص11).

٢- القطع اصطلاحاً: الاسم المفرد المنصوب النكرة، ولا يتبع ما قبله المعرفة، على إسقاط الألف واللام منه، كقوله تعالى:

{وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} [آل عمران: 18]، وقوله تعالى: {وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا} [النحل: 52]. (انظر: الفراء، بدون: 200/1 والسمين الحلبي، بدون: 137/2).

*** الدلالة والنصب على القطع**

الدلالة علم مرتبط بفروع اللغة ولا يمكن فصله، ويحتاج إلى العلوم الأخرى للقيام بتحليلاته، كالجانب الصوتي والتركيب الصرفي ومراعاة الجانب النحوي. (عمر، 1998: ص14).

فالوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة تؤدي إلى تغيير في المعنى باختلاف مكانها في الجملة، فالقطع فن آخر من فنون القول. (ابن الكاتب، 1967: ص156).

ولهذا استقرأ النحاة باب النصب على القطع واختلافهم في تقدير القطع أصلاً، فلم يُذكر منه في كتب النحاة إلا النذر اليسر، بل هو مترامٍ بكثرة في كتب المفسرين والمعربين للقرآن الكريم.

وقد تباينت آراء النحاة فيه فالبعض جعله مصطلحاً كوفياً خالصاً، وتزعمه الفراء وتناوله بكثره في كتابه معاني القرآن، والبعض الآخر رفضه رفضاً مطلقاً أو جعله على الرفع.

فالخليل أول من ذكره وعدّه في كتابه الجُمل الوجه الثالث في المنصوبات، وفرّق بين هذه الوجوه واستشهد عليها، حيث يقول: "فالنصبُ أحد وخمسون وجهاً، نصب من مفعول به، ونصب من مصدر، ونصب من قطع، ومنه قول جرير:-

هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشْقَ خَلِيفَةً*** لَوْ شِئْتُ سَاقَكُمْ إِلَيَّ قَطِينَا

نصب خَلِيفَة على القطع من المعرفة من الألف واللام، ولو رفع على معنى هذا ابن عمي هذا خليفةٌ لجاز" (الخليل، 1996: 64-68).

وقد ذكر شيخ النحاة سيبويه القطع في كتابه في أكثر من موضع تصريحاً أو تلميحاً، فمنها في باب، أو عندما ذكر بيت امرئ القيس (امرؤ القيس، 2004: 96):-

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا*** نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

فالشاهد نصب "أو نموتَ" مع أنه رفع "نحاولُ"، فقال سيبويه معقباً "ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني أو نحن ممن يموت" ثم استشهد بقوله تعالى: {قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ} [الفتح: 16]، فعقب إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على أو هم يسلمون (سيبويه، 1988: 47/3).

وقد يأتي القطع على غير الرفع عند البصريين كما ذكر سيبويه ذلك فقد أفرد له أبواباً، ومنها "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه، وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ هو، والحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ، والمُلكُ للهِ أهلَ المُلكِ، ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسناً" (سيبويه، 1988: 62/2)، ويؤيد هذا الرأي العكبري وعدّه من النصب على المدح، ويأتي بعد تمام الكلام لبيان فضله (العُكبري، بدون: 407/1).

بينما رفض المبرد على النصب على القطع وجعله قبيحاً، فالقطع عنده على نية الرفع بالابتداء (المبرد، بدون: 22/2).

فالبصريون استعملوا مصطلح القطع على عدّة توجيهات، فالخليل جعله على القطع، وسيبويه جعل له عدة توجيهات، منها: النصب على التعظيم والمدح، والمبرد قصره على الاستئناف.

وقد وافق الفراء أئمة البصريين في جميع توجيهاتهم فكثيراً ما يريد به الحال، أحياناً يريد النصب بفعل محذوف، وأحياناً للاستئناف، وهذه محض القطع الَّذِي تسمعه من النحويين (الفراء: 346/2).

فسيبويه والفراء جعلا القطع باباً واسعاً في لغة العرب، وله دلالاته، فقد نقل سيبويه عن يونس بن حبيب قائلاً: "وزعم يونس أن مِن العرب مَن يقول: "النّازِلون بكلّ مُعْتَرَكٍ وَالطِّيبين" فهذا مثل "والصابرين"، ومِن العرب مَن يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبُه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتمٌ لهم وذمٌّ كما أن الطيبين مدحٌ لهم وتعظيم، وإن شئت أجريتَ هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأتَه جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء، كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كلٌّ ذلك واسع" (سيبويه، 1988: 65/2).

أما معظم النحاة فقصروه على باب النعت في موضوع قطع الصفة عن الموصوف، وعرّفه ابن هشام بقوله: "وحقيقة القطع: أن يُجْعَل النعتُ خبراً لمبتدأ؛ أو مفعولاً لفعل. فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح، أو ذم، أو ترحم، وجب حذف المبتدأ والفعل؛ كقولهم: "الحمد لله الحميد" بالرفع بإضمار "هو"، وقوله تعالى: {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} [المسد: 4]، بالنصب بإضمار "أذم" (ابن هشام، بدون: 272-271/3).

ونقل ابن السراج عن الكسائي تعريفه للقطع، "ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه"، كقولك: "رأيتُ زيداً ظريفاً" فنصب ظريفاً على القطع (ابن السراج، بدون: 216/1).

ورفض الفراءُ توجيه القطع على أنه قطع الصفة عن الموصوف؛ بل على الحال أو المدح والذم، حيث يقول: "والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدحٍ مجددٍ غير متبع لأول الكلام (الفراء، بدون: 105/1). ووافقه الكسائي في تفسيره القطع على أنه الحال (السمين الحلبي، بدون: 544/3).

فمعظم البصريين يضيقون مصطلح القطع ويقصرونه على موضوعات معينة مثل قطع الصفة عن الموصوف؛ لبيان وتخصيص معين سواء كان على الرفع والمقصود به المبتدأ، أو النصب والمقصود المدح أو الترحم أو الذم، فمثلاً تقول: مررتُ بمحمدٍ الكريمِ، فتقطع الكريم على الرفع أي هو الكريمُ، أو على النص أي أمدحُ الكريمَ، بل قصره أبو حيان عندهم على الحال فقط ويؤكده حيث نقل أن البصريين لم يثبت عندهم النصب على القطع، وكل ذلك منصوب على الحال (أبو حيان، 1420هـ: 202/1)

وهذا جعل أبو حيان يحاول التفريق بين النصب على القطع والحال عند الفراء، فقال: "وفرَّق الفراء فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال" (أبو حيان، 1420هـ: 201/1).

وأما الزجاج فيرفض النصب على القطع مطلقاً، وذلك في سياق تعرض في إعرابه لقوله تعالى: {يَا مَرْيَمُ إِنَّ

اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ} [آل عمران: 45]، فكلمة "وَجِيهًا" حالاً عنده، ثم ذكر وجهاً أخر النصب على القطع من عيسى عليه السلام ثم عقّبَ عليه، قائلاً "وقطع ههنا كلمة مُحال، لأنه إنما بُشِّرَ به في هذه الحال، أي في حال فضله فكيف يكون قطعها منه، و لم يقل لم نصب هذا القطع، فإن كان القطع إنما هو معنى، فليس ذلك المعنى موجوداً في هذا اللفظ، وإن كان القطع هو العامل فما بَيِّنٌ ما هو، وإن كان أراد أن الألف واللام قُطِعَا منه فهذا محال لأنَّ جميع الأحوال نكرات والألف واللام لمعهود، فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه قَط" (الزجاج، 1988: 412/1).

فالنصب على القطع مصطلح واسع ومسوغاته كثيرة يدخل فيه أبواباً متفرقة من النحو، فسياق الآية هو الذي يحدد دلالة النصب على القطع ومعناه عند الزجاج، وكل ما كان عليه دليل من المنصوبات فهو على القطع.

فهذا ابن شقير من نحاة المذهب البغدادي ألَّف كتاباً اسماه المحلى أو "وجوه النصب" وخصص فيه باباً للنصب على القطع.

أما الزمخشري في تفسيره فقد ذكر مواضع بدأت بـــ "الذين" وبعدها ذم فهي عنده على القطع نصباً أو رفعاً، ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ} [النساء: 37]، وأحياناً يجعله نصباً على الشتم، ومنه قوله تعالى: {مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا} [الأحزاب: 61] مَلْعُونِينَ نصب على الشتم أو الحال، وقد استعمله في الكشاف بكثرة (الزمخشري، 1407: 561/3)، وأكده صاحب الإتقان ذلك قائلاً: "كل ما في القرآن مِن "الذي والذين" يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً، والقطعُ على أنه خبر إلا في سبعة مواضع فإنه يتعين الابتداء بها" (السيوطي، 1974: 300/1).

وهذا دليل على أن معظم النحاة والمفسرين استعملوا مصطلح القطع في كتبهم وتفاسيرهم بدون رفض له، لكن بعضهم ضبطه، والبعض الأخر أطلقه كالفراء وبعض الكوفيين.

والشواهد على القطع سواء بالنصب أو الرفع كثيرة في الشعر والكلام العربي، ولقد كان للقراءات القرآنية المتواترة والشاذة دورٌ كبيرٌ ومهمٌ في إظهار القطع النحوي لا القطع في علم التجويد وتقويته والاستشهاد به في كتب النحاة، وذلك لِما من القطع من فوائد جَمّة.

*** اهتمامات علم الدلالة**

يهتم علم الدلالة بدراسة الرموز وأنظمتها حتى ما كان خارج نطاق اللغة فإنه يركز على اللغة من بين أنظمة الرموز باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان.

فعلم الرموز هو الدراسة العلمية للرموز اللغوية وغير اللغوية باعتبارها أدوات اتصال. (عمر، 1998: ص14).

ويرى C. W. Morris و R. Carnap أن هذا العلم يضم الاهتمامات الثلاثة الرئيسة الآتية:-

١- دراسة كيفية استخدام العلامات والرموز كوسائل اتصال في اللغة المعينة.

٢- دراسة العلاقة بين الرمز وما يدل عليه أو يشير إليه.

٣- دراسة الرموز في علاقاتها بعضها ببعض.

فيضم هذا العلم كثيراً من فروع علم اللغة وخاصة الدلالة والنحو والأسلوب. (عمر، 1998: ص15).

وقد أطلق العلماء المحدثون "سياق الحال" Context of Situation على دراسة المعنى، حيث يراه الأستاذ "فيرث" أنه جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، فيكون للعوامل والظواهر الاجتماعية علاقة باللغة والسلوك اللغوي. (الراجحي، بدون: ص167).

فالقطع لم يخرج عند النحاة عن هذه الدلالات والرموز، والمواقف الكلامية وتأويلاتهم لها، والعوامل والمسوغات المناسبة في توجيه ذلك، فالتغير الدلالي في القطع قد يخصص العام بالمدح أو الذم أو الشتم. (جبل، 1997: ص231).

*** دلالة النصب على القطع في المعنى**

تتعدد الدلالة النحوية للكلمة بتعدد التوجيه الإعرابي لها حسب موقعها النحوي، وأحياناً يحتمل السياق جميع الدلالات، وقد يرجح واحدة منها على الأخرى، وهذه بعض الظواهر النحوية التي تؤدي إلى اتساع المعنى أو تعدده، مع دراسة أثر السياق في تحديد أحد هذه المعاني، أو اتساعه لها جميعًا، فالنحويون استعملوا مصطلح القطع؛ لتحقيق بعض الدلالات وأثرها في المعنى، وهذه بعضاً منها:-

الدلالة الأولى: الخروج عن المألوف في قواعد العرب بالمخالفة الإعرابية يستدعي الاستماع للمذكور وتفخيمه والالتفات له، وإعمال الفكر، حيث يقول أبو على الفارسي: "وإذا ذُكرت الصفاتُ الكثيرة في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تُجعلَ كلُّها جاريةً على موصوفها، لأن هذا الموضعَ من موضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خُولفَ بإعراب الأوصاف كان المقصودُ أكملَ؛ لأن الكلامَ عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواعٌ من الكلام، وضروبٌ من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكونُ وجهاً واحداً، وجملةً واحدةً" (أبو حيان، 1420: 140/2)، ومنه قوله تعالى: {وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} [البقرة: 177]، فكلمة "الصابرين" لها دلالة خاصة في تفخيم وتعظيم الصابرين، وقد جاءت في معرض المدح، (أبو حيان، 1420: 140/2)، ثم نرى إعمال الفكر عند النحاة، حيث يعقب عليها سيبويه قائلاً: "ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً، ولو ابتدأتَه فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأتَ في قوله: "وَالْمُؤْتُونَ الزكاةَ" (سيبويه، 1988: 2/ 64). وهي عند النحاة مفعول به لفعل محذوف واختلفوا في تقديره لاختلاف دلالته مدحاً أو ترحماً.

الدلالة الثانية: إطالة الكلام عند العرب يتطلب التغير في الإعراب؛ لتتباين تراكيبه، فقد نقل عن أبي عبيدة إعراب خاص بالنصب اسمه النصب على تطاول الكلام، فمن شأن العرب أن في تُغيّر الإعراب إذا طال الكلامُ والنسق خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، يريد ما نحن عليه؛ لتختلف ضروبه، وتتباين تراكيبه. (ابن جني، 1999: 198/2؛ الثعلبي، 2002: 52/2)، ومنه قوله تعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا} [النساء: 162]، "المقيمين" نصب على القطع المفيد للمدح لبيان فضل الصلاة ومكانتها (الزمخشري، 1407: 590/1). فجاء التباين الذي يتطلب التغيير الإعرابي، ويعقب عليها سيبويه: "فلو كان كله

رفعاً كان جيداً" (سيبويه، 1988: 63/2). وعند النحاة مفعول به لفعل محذوف تقديره أمدحُ.

الدلالة الثالثة: اختلاف الجُمل والإسهاب فيها تُعطي الأفانين والضروب الجمالية، ومنه قول الخرنق:- (ديوان الخرنق، 1990: ص43)

النازلون بكل مُعْتَرِكٍ *** والطَّيِّبين مَعَاقِدَ الأَزْرِ

فيذكر لنا ابن جني في المحتسب دلالة القطع، يقول: "وكلما زاد الإسهاب في الثناء أو الذم كان أبلغ فيهما، ثم يروي لنا بيت الخِرْنِق، النازلون والطيبون، والنازلين والطيبون، والطيبين والنازلون والرفع على هم، والنصب على أعني، فكلما اختلفتِ الجملُ كان الكلام أفانينَ وضروباً، فكان أبلغ منه إذا أُلْزِم شرحًا واحدًا" (ابن جني، 1999: 198/2). وهذا كثير في كلامهم (ابن الأنباري، 2003: 612/2).

الدلالة الرابعة: الإفراد والتخصيص، فقد نُقل عن الخليل والفراء بلاغة النصب على المدح أو الذم، والعرب تنصب على المدح وعلى الذّم كأنّهم يريدون بذلك إفراد الممدوح والمذموم ولا يتبعونه بأول الكلام فينصبونه (الثعلبي، 2002: 52/2)، **الدلالة الخامسة:** الأسرار البلاغية والبيانية التي يحققها، والتي لا يحققها جريان الكلام على نمط واحد، وفتح الباب واسعاً أمامهم؛ لإعمال العقل، وكأنه مخرجٌ لهم من بعض القواعد الثابتة في النحو، ومنه قوله تعالى {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} [المسد: 4] كلمة "حَمَّالَةَ" منصوب على وجهين، فالأول على القطع؛ لأنها نكرة أي الحمالة الحطب، والآخر على الذم (الفراء، بدون: 298/3). وأجاز العكبري للنصب على الذم وجهاً آخر النصب على الحال، والتقدير أي تصلى النار مَقُولاً لها ذلك (العكبري، بدون: 1308/2)، ومنه قوله تعالى: {مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا} [الأحزاب: 61] فنصب "ملعونين" دلالة على الذم بالقطع، أو على الشتم، وعلى الفعل أي لا يجاورونك فيها إلا ملعونين، والشتم على الاستئناف (الفراء، بدون: 349/2). ثم يعقب الزمخشري على دلالة المعنى قائلاً: "نصب على الشتم أو الحال، أي: لا يجاورونك إلا ملعونين، دخل حرف الاستثناء على الظرف والحال معا، كما مرّ في قوله إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلى طَعامٍ غَيْرَ ناظِرِينَ إِناهُ ولا يصح أن ينتصب عن أُخِذُوا لأنّ ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها. وقيل في قَلِيلًا وهو منصوب على الحال أيضا. ومعناه. لا يجاورونك إلا أقلاء أذلاء ملعونين" (الزمخشري، 1407: 561/3).

الدلالة السادسة: المساعدة على تأويل الآيات القرآنية وتفسيرها، وتخريج القراءات وتحليلها إعرابياً، وتخريج الأبيات الشعرية والشواهد المشكلة في الإعراب، ومنه قوله تعالى: {ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [آل عمران: 34]، فكلمة "ذريةً" منصوب على القطع من الأسماء المعرفة التي قبلها -آدم ونوح وإبراهيم وآل عمران- (الفراء، بدون: 207/1). ويعدّها النحاة بدل من نوح؛ لأن آدم ليس بذرية أو حال. وأيضاً قوله تعالى: {نَذِيرًا لِلْبَشَرِ} [المدثر: 36] نصب "نذيراً" بفعل مقدر، أو نصب على القطع، أو على المصدر (الأشموني، 2008: 376/2)، واختلاف النحاة في إعرابها النصب على الحال، أو على التمييز، أو مفعول مطلق لفعل محذوف إذا كان مصدراً.

*** الدلالات النحوية للقطع والحال والاستئناف**

اختلف النحويون في توجيه القطع على النصب ودلالاته، ولكنَّ الجدير بالذكر أن النحاة استخدموا القطع

على الرفع والاستئناف أحياناً بنفس المعنى، فكانوا يستدلون على القطع بالاستئناف أو يكتفون بالاستئناف دون القطع، وأيضاً القطع على النصب والحال كذلك، فقد يكتفون بالقطع ويريد الحال.

١- فالقطع عامٌ يشمل الاستئناف والحال والمفعولية والمصدر والمدح والترحم والذم.

٢- القطع يكون في النصب والرفع ولا يكون في الجر.

٣- القطع ضوابطه عامة ومختلفة باختلاف تقدير النحوي أو المفسر لها فهي نسبية، بينما ضوابط الحال خاصة وثابتة ومعروفة عند جمهور النحاة. فأقول كل حال يُنصبُ على القطع وليس كل قطع حال.

*** الخاتمة**

بعد الانتهاء من البحث حيث حاول الوصول والإشارة إلى (دَلَالةُ النَّصبِ عَلى القَطعِ وأَثرُهُا فِي المعنى)، وتنوعها بتعدد مستويات اللغة بين النحو والبيان، والتركيز على قيمة الدلالة النحوية خاصة وأثرها في إثراء المعنى.

ويمكن تلخيص النتائج الآتية:-

١- دور المفسرين وعلماء اللغة والبلاغة القدماء في إظهار الدلالة النحوية والإعرابية في كتبهم.

٢- تطور علم الدلالة عند العلماء المحدثين وأصبح له أثر بارز ومهم في جميع مجالات علوم اللغة العربية.

٣- وظّف علماء النحو علم الدلالة في توجيه النصب على القطع، وكان له الأثر الواضح في إثراء المعنى.

*** المراجع**

القران الكريم.

الأشموني، أحمد بن عبد الكريم (2008)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة.

ابن الأنباري، محمد بن عبيد الله (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ط1.

امرؤ القيس (2004)، ديوانه، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2.

الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (2002)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: محمد ابن عاشور التونسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1.

ابن جني، عثمان الموصلي (1999)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الناشر وزارة الأوقاف المجلس الأعلى.

جبل، عبد الكريم محمد (1197)، في علم الدلالة، دار المعرفة الجامعية، مصر.

أبو حيان الأندلسي (2000)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.

الخرنق (1990)، ديوان الخرنق بنت بدر، تحقيق وشرح: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهيل (1988)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1.

الزمخشري، محمد بن عمرو بن أحمد (1987)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.

ابن السراج، محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

سيبويه، عمرو بن عثمان (1988)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1974)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

العُكْبَري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى الحلبي.

عمر، أحمد مختار (1998)، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5.

الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد النجاتي ومحمد النجار وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (1995)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5.

المبرد، محمد بن يزيد (1994)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1994)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

ابن وهب الكاتب، إسحاق بن إبراهيم (1967)، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة المعاني، بغداد، ط1.